المحور الثالث: التدقيق الخارجي في البنوك

يعتبر التدقيق الخارجي وسيلة ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال على أداء البنوك، إذ تتمثل في عملية المراقبة السنوية التي يقوم بها أشخاص من خارج البنك، يتميزون بالكفاءة المهنية والفنية التي تسمح بفحص مختلف القوائم المالية بهدف إعداد تقرير يبدي من خلاله رأيه فيها بكل حيادية وهو ما يضفي عليه الصدق والموثوقية وإعطاء الصورة الحقيقية للمركز المالي للبنك.

أولا: مفهوم التدقيق الخارجي

1. تعريف التدقيق الخارجي: التدقيق الخارجي هو الوظيفة التي تنفذ من قبل شخص مستقل عن المؤسسة، وهذا النوع من التدقيق تخضع له المؤسسة بصفة إجبارية، حيث يفرض القانون على المؤسسة مراجعة خارجية وقانونية يقوم بها محافظ الحسابات، إذ أن مهمة محافظ الحسابات هي التحقق والتدقيق للتأكد من مدى مصداقية وصحة الحسابات والقوائم المالية لغرض حماية حقوق أطراف أخرى كالشركاء، البنوك، الهيئات العمومية ..... إلخ.

2. معايير التدقيق الخارجي: تعتبر المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين أشهر معايير التدقيق، تتضمن هذه القائمة 10 معايير تم تبويبها في 3 مجموعات رئيسية هي:

1.2. معايير الصفات: متعلقة بشخصية مدققي الحسابات تنقسم إلى[1]:

أ. الاستقلالية والحيادية: عدم خضوعه لأي ضغوط من الغير خلال كافة مراحل عملية المراجعة وأن يكون حياديا في إبداء رأيه.

ومن العلاقات المالية المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع مع عمله ما يلي:

– ملكية حصص في رأسمال الشركة موضوع المراجعة أو حصوله على قرض منه؛

– حصول المراجع على قرض من البنك التي يقوم بمراجعة حسابته، ما عدا القروض التي يتحصل عليها من المؤسسات المالية إذا كانت تتم في إطار إجراءات الإقراض العادية ودون تمييز في معدل الفائدة أو مدة القرض.

أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع في عمله منها:

– وجود مصالح مالية كبيرة لمراجع الحسابات في مؤسسة لها هي الأخرى مصالح في المؤسسة التي يراجعها مثل: إمتلاك المراجع لحصص في رأسمال البنك الذي يقرض المؤسسة التي يراجعها؛

– وجود دعاوي قضائية بين المراجع والعميل.

ب.التأهيل العلمي والعملي: أن يكون للمراجع الخارجي مؤهلات علمية في المحاسبة والمراجعة وأن يقوم بعملية المراجعة شخص أو أشخاص لديهم التدريب المهني الكافي والكفاءة المهنية اللازمة كمراجع حسابات؛

ج.العناية المهنية المناسبة والإلتزام بقواعد السلوك المهني: توخي الحذر عند إعداد التقرير وإبداء الرأي.

---

[1] سناء مالطي، ***جودة التقرير الخارجي وآليات حوكمة المؤسسات –دراسة ميدانية في السياق الجزائري–***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص ص 86، 87.

2.2. معايير العمل الميداني: ترتبط بتنفيذ مهمة المراجعة وتتمثل في[1]:

أ. التخطيط والإشراف الجيد: وضع خطة لعملية التدقيق والأشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق.

ب.دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: وهي أن يقوم المدقق بدارسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في البنك لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه.

ج.كفاية وملائمة الأدلة والقرائن: يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار والحصول على إقرارات (رسائل تأكيد) من أصحاب الأرصدة الظاهرة في دفاتر البنك لوضع أساس سليم يبني عليه المدقق أريه الإجمالي حول الحسابات الختامية.

3.2. معايير إعداد التقرير: وتتمثل في[2]:

أ. استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛

ب.تجانس استخدام المبادئ المحاسبية: يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثرها على هذه القوائم؛

ج.الإفصاح الكامل في القوائم المالية: يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات والعرض السليم للقوائم ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها؛

د. إبداء الرأي في القوائم المالية: يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي في أمور معينة فعلية يجب أن يتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره بصورة واضحة طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة مسؤولياته على القوائم المالية.

---

[1] رفيق نعماني، يونس زين، ***المراجعة الخارجية ودورها في تفعيل الحوكمة***، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2021، جامعة الوادي، الجزائر، ص 374.

[2] عبد الله عنيشل وآخرون، ***دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية – دراسة حالة*** –، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، مارس 2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 287.

الشكل رقم (08): معايير التدقيق الخارجي

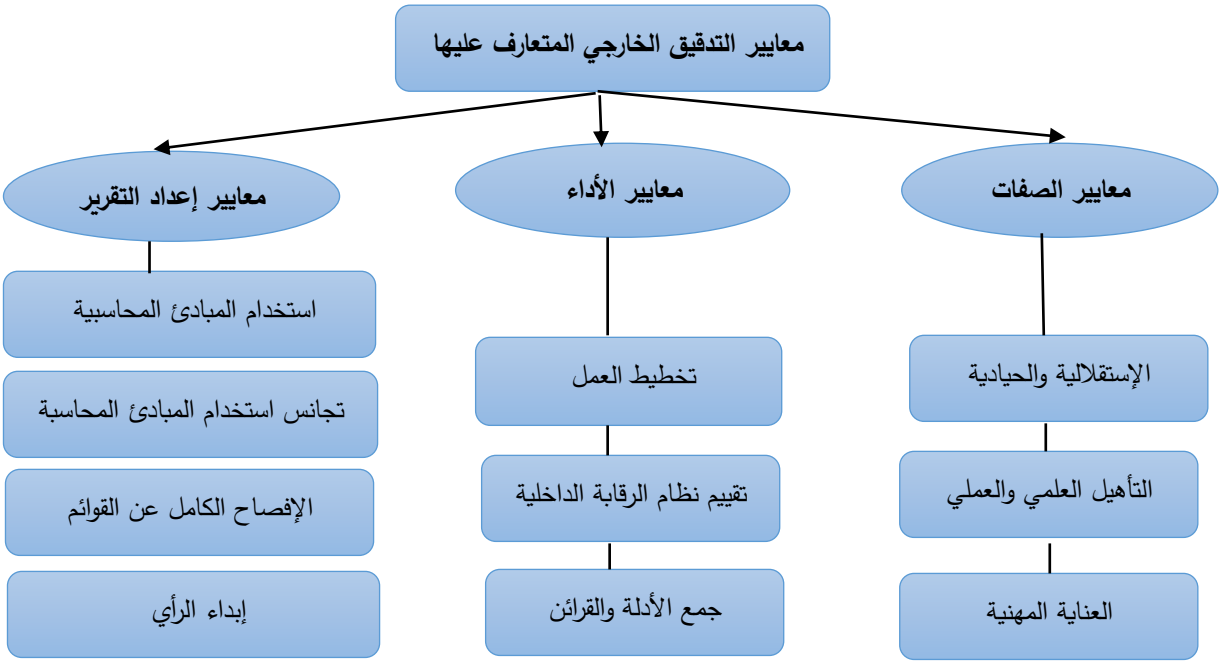

المصدر: من إعداد الباحث.

3. إجراءات التدقيق الخارجي: تتمثل إجراءات التدقيق الخارجي في:

أ. **الحصول على رسائل التأكيد الخارجية:** رسائل من المدينون، الدائنون، عملاء، بنوك الشركة وذلك بناء على رسائل توجهها المؤسسة إليهم بطلب من المدقق يطلب فيها تأكيد رسال الرد إلى المدقق الأرصدة؛

ب. **الملاحظة:** ملاحظة الكيفية التي يعمل بها نظام الرقابة والضبط الداخلي ليتحقق المدقق من كفاءته وحسن سيره.

ج. **الفحص:** مقارنة القيود في السجلات مع المستندات الثبوتية للتحقق من صحة وأصالة القيد.

د. **الاستفسار:** من وظيفة المدقق الاستفسار من الشركة ليحصل على أية استفسارات وإيضاحات هو بحاجة إليها.

هـ. **الاحتساب:** التأكد من صحة بعض مبالغ وأرقام من الناحية الحسابية للمجاميع الأفقية وتكلفة الخدمة المقدمة، عادة احتساب الاهتلاك والعمودية في الدفاتر المحاسبية.

و. **التحليل:** ويطبق على الحسابات والبيانات لتقرير مدى إمكانية الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المؤسسة؛

ز. **التحقق:** التحقق من بعض القضايا مثل حضور أو الأشراف على عملية جرد النقدية والتأكد من مطابقتها مع ما هو موجود في الدفاتر؛

ح. **المقارنة:** مقارنة المعلومات الواردة في البيانات الختامية أو في الكشوفات التحليلية مع المعلومات ذاتها للسنة أو السنوات السابقة لإيجاد أسباب أي تذبذب لتلك المعلومات.

4. أنواع التدقيق الخارجي: يقسم التدقيق الخارجي من حيث الطبيعة القانونية إلى[1]:

أ. المراجعة القانونية: وهي التي يفرضها القانون، وتتمثل في أعمال مراقبة الحسابات السنوية الإجبارية التي يقوم بها المراجع القانوني (محافظ الحسابات)؛

ب.المراجعة التعاقدية: التي يقوم بها المراجع بطلب من أحد الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع البنك؛

ج.المراجعة القضائية (الخبرة القضائية): الذي يقوم بها المراجع بطلب من المحكمة.

ثانيا: مفهوم التدقيق الخارجي في البنوك

1. تعريف التدقيق الخارجي في البنوك

لا يختلف التدقيق الخارجي في البنوك عن التدقيق الخارجي بصفة عامة حيث يمكن تعريف التدقيق الخارجي في البنك على أنه تلك العملية المنظمة التي يتولاها شخص مستقل كليا عن البنك محل المراجعة ومؤهلا علميا وعمليا في الأنشطة البنكية، يقوم بالفحص الانتقادي للقوائم المالية للبنك لإبداء رأيه الفني والمحايد حول مدى صحتها وذلك في شكل تقرير مكتوب يقدم للإدارة والأطراف ذات العلاقة.

هو تلك العملية المنظمة التي تختص بالفحص الانتقادي للسجلات والمستندات والقوائم المالية للبنك بهدف معرفة مدى صحتها وعدالتها وأنها تعطي صورة حقيقية عن المركز المالي للبنك، وكذا فحص مدى تطبيق البنك للقوانين والأنظمة المصرفية السارية في البلد وبلورة ذلك في شكل تقرير مكتوب يقدم للإدارة والأطراف ذات العلاقة.

2. أهداف التدقيق الخارجي في البنوك: يؤكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) أن الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق البيانات المالية وفقا لمعيار التدقيق والتأكيد الدولي (200)تنص أن الهدف من تدقيق البيانات المالية للبنوك هو تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد مدى صحة وسلامة القوائم المالية للبنك، وأنها تعطي صورة صادقة على مركزه المالي[2].

ويشتق من هذا الهدف أهداف أخرى نوجزها فيما يلي[3]:

– مساعدة أصحاب المصلحة في البنوك التجارية في مراقبة إدارة البنك كوكيل عنه، وأصحاب المصلحة هم: المساهمين، جهات الرقابة الرسمية على البنوك التجارية (البنك المركزي، لجنة مراقبة البنوك)، العملاء ودائنو البنك، ونقابة العمل في البنك؛

– التأكيد على الثقة وصدق ودقة الإفصاح حول القوائم المالية المختلفة (ميزانية جدول حسابات النتائج، دائرة التدفقات النقدية، الجداول والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية).

---

[1] الربيع بوعريوة وآخرون، ***دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية للمؤسسة***، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، 11 – 12 أفريل 2018، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 125.

[2] أحمد حلمي جمعة، ***تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة***، سلسلة الكتب المهنية – الكتاب الرابع –، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19.

[3] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، ***مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني***، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007 / 2008، ص ص 59، 60.

3. أهمية مراجعة حسابات البنوك التجارية: نظرا لاعتبار البنوك كيانات تنظيمية اقتصادية هادفة لتحقيق مستوى مرضي من الربح فإن مراجعة حساباتها تكتسي أهمية خاصة يمكن إيجازها في[1]:

– اكتشاف الأخطاء والغش والجرائم البنكية وتقليل فر ارتكابها؛

– تقييم مدى توافق السياسة النقدية والمالية للبنك مع السياسة النقدية كما أن خضوع البنك التجاري لرقابة وإشراف البنك المركزي يجعل من تقرير مراجع الحسابات حول القوائم المالية للبنك التجاري أداة ووسيلة رقابة وإشراف محايدة.

– تحقيق أقصى قدر من الكفاءة البنكية: حيث أن نتائج عملية مراجعة حسابات بنك تجاري ما سيكون لها تأثير مهم على أسعار وأحجام أسهمه وسنداته إذا كان مقيدا في البورصة.

– إبداء رأي محايد حول القوائم المالية للبنك: وكلما كانت تقارير مراجعة الحسابات للبنوك التجارية الوطنية نظيفة كلما دعم ذلك الوضع ثقة المؤسسات التمويلية الدولية، وكذا المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي الوطني (تدفق الإيداعات، زيادة المشاركات الاستثمارية، تدفقات العملة الصعبة)؛

– تقييم إدارة المخاطر وتطبيق قواعد الحوكمة: تلعب مراجعة البنوك التجارية دورا حيويا في تفعيل حوكمة تلك البنوك خاصة حوكمة جهات الرقابة.

4. توصيات لجنة بازل حول التدقيق الخارجي في البنوك التجارية

في سنة 2014 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية مبادئ تتعلق بالتدقيق الخارجي في البنوك تتضمن محورين هما[2]:

– **الجزء الأول:** يتعلق بمسؤوليات لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي، إضافة لعلاقتها والسلطات الإشرافية بالمدققين الخارجيين، وهو ما يدعم المبدأ 27 لمبادئ لجنة بازل المتعلق بالتقارير المالية وعمليات التدقيق الخارجي في البنوك والذي ينص على أن البنوك والشركات الأم للمجموعات البنكية يجب أن يكون لديها حوكمة ورقابة كافية لوظيفة المراجعة الخارجية.

ويساهم لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي من خلال ما يلي:

– استقلاليتهم في تعيين المراجعين الخارجيين وعزلهم؛

– مراقبة وتقييم استقلالية المراجع الخارجي وفعالية عملية التدقيق الخارجي؛

– ضرورة وجود اتصال بين لجان التدقيق والسلطات الإشرافية والمراجعين الخارجين لتمكينهم من الاطلاع بمسؤولياتهم الرقابية وتعزيز جودة عملية التدقيق؛

– تقديم تقرير للجان التدقيق يعكس وضعية البنك.

---

[1] عبد الله عنيشل وآخرون، *مرجع سبق ذكره*، ص 288.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, External audits of banks, Bank for International Settlements, March 2014, https://www.bis.org/publ/bcbs280.

– **الجزء الثاني:** يتضمن مقترحات من قبل اللجنة لتحسين وظيفة المراجعة الخارجية وتتمثل في:

– يجب أن يتمتع المراجع الخارجي بالكفاءة في الصناعة البنكية حتى يتمكن من الإلمام بالمتطلبات التنظيمية الإضافية المتعلقة بالمراجعة القانونية؛

– تمتع المراجع الخارجي بالموضوعية والاستقلالية؛

– أن يكون المراجع الخارجي على درجة عالية من الاختصاص تؤهله لممارسة الحكم المهني؛

– الالتزام بمعايير التدقيق في إعداد التقارير.

5. أدوار محافظ الحسابات: يمكن تلخيص الأدوار الرئيسية لمحافظ الحسابات:

أ. الدور القانوني: حيث يعتبر محافظ الحسابات منبه للأخطاء في نفس الوقت للحلات المشتبه فيها والمخالفات والجرائم التي ترتكب في حق القانون؛

ب.الدور الاقتصادي: فمحافظ الحسابات يعتبر هنا خبير مستقل يكلف بالتصديق على الحالة المالية والمحاسبية للمؤسسة ومدى صحتها ودقتها بناء على ذلك فالشركاء والبنوك والأطراف الأخرى المعنية في مجاله أو نشاط المؤسسة يوكلون محافظ الحسابات لضمان صحة المعلومات التي في حوزتهم من أجل توجيه سليم لقرارتهم؛

ج.الدور الاجتماعي: باعتبار محافظ الحسابات يقوم بدور حارس وكاشف لأي خلل أو أخطاء يعرقل الاستقرار السليم والفعال لدورة الإستغلال حيث يكون على محافظ الحسابات الإدلاء بالحقائق التي توصل إليها إلى كل من المسيرين والإدارة العامة حيث أن لهذه الأخيرة الحرية لتوقيف الإستغلال أو إيجاد حلول للتجاوزات والأخطاء المكتشفة.

ثالثا. العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي: إن علاقة المراجع الداخلي بأصحاب المصالح تختلف عن علاقة المراجع الخارجي بذات الأطراف، كما أن المسؤوليات الواقعة على عاتقهما تختلف بعض الشيء حيث أن المدقق الداخلي مسؤول عن تقديم رأي حول نوعية الإدارة، بينما المدقق الخارجي ليس مسؤول عن إبداء رأي حول نوعيتها.

1.أوجه التشابه: فيما يخص أوجه التشابه نذكر ما يلي:

– من حيث المصلحة المشتركة بين المراجع الداخلي والخارجي، وجود نظام فعال للرقابة الداخلي بقصد منع حدوث الأخطاء وأوجه التلاعب أو الحد منهما، فكلاهما يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع، من المصلحة المشتركة بينهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية .

– وعلى ذلك فكلاهما يعتمد على نظام الرقابة الداخلية وعلى فحص السجلات المحاسبية، وأيضا تحقيق عناصر وقيم الأصول والالتزامات وبنود حقوق الملكية. أي يعتمدان على فعالية نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المالية والمراجعة التشغيلية.

2. أوجه الإختلاف: تكمن أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك التجارية

	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
من حيث نوعية من يقوم بالمراجعة	تنفذ من طرف موظف من داخل البنك	تنفذ من طرف شخص مهني مستقل من خارج البنك
من حيث الاستقلالية	المراجع مستقل استقلال جزئي عن البنك، مستقل عن بعض الإدارات مثل الحسابات والتكاليف لكنه يخدم رغبات وحاجات باقي الإدارات.	شخص مهني مستقل من خارج البنك مستقل استقلال كلي عن البنك.
من حيث الهدف أو الأهداف	– الهدف الرئيسي: التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة للإدارة، وبالتالي ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية والانحراف عن السياسات الموضوعة.	– الهدف الرئيسي: خدمة الملاك عن طريق ابداء الرأي في سلامة وصدق القوائم المالية التي تعدها الإدارة؛ – الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.
من حيث المسؤولية	المراجع المسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة للمستويات الإدارية العليا.	المراجع المسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره على نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.
من حيث النطاق	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع، فبقدر المسؤوليات التي تعهد إليه يكون نطاق عمله.	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.
من حيث الإلزامية	اختيارية	إجبارية
من حيث التوقيت	مراجعة العمليات في البنك تكون بصفة مستمرة أي على مدار أيام السنة.	تكون مراجعة بصفة دورية يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته

المصدر: عبد العزيز لطفي جراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

3. مدى التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك

إن وظيفة التدقيق الخارجي في البنك تنشأ انطلاقا من أعمال المدقق الداخلي، حيث يمكن القول أن هناك فائد متبادلة بين الطرفين، إذ أن المدقق الخارجي أثناء قيامه بعمليات المراجعة قادر على إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة ومدى ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة التي قد يكون المدقق الداخلي قد أغفلها ولم يستطع إبداء رأيه فيها بكل صراحة، كما أن المدقق الداخلي يستفيد من خبرة المدقق الخارجي، ويرفع كفاءته وخبرته عن طريق تقديم مساعدات كبيرة للمدقق الداخلي[1].

وبالتالي تتجلى أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنك في العناصر التالية:

– إن عدم الاستقلالية الكاملة للمدقق الداخلي في البنك تجعل من المدقق الخارجي ضرورة لما يتمتع به من استقلالية كاملة في معظم المواقف؛

– المدقق الداخلي يهتم بالرقابة الداخلية في البنك من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها وهذا ما يوفر للمدقق الخارجي القدرة على تحديد نطاق فحصه وتدقيقه بسهولة وسرعة؛

[1] كمال محمد سعيد كامل النونو، ***مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2009، 41.

– وجود المدقق الداخلي كأحد العاملين بالبنك طوال الفترة الزمنية وعلى مدار الدورة، يعطيه الفرصة للقيام بإجراء الفحوص التحليلية التفصيلية، في حين أن المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختباري وليس الشامل، لذا يمكنه الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المدقق الداخلي على مدار السنة.

رابعا: تقارير المراجع الخارجي في البنوك

يقوم محافظ الحسابات في نهاية مهمته بتقديم تقرير حول صحة وسلامة القوائم المالية للبنك، مع الحرص على إبداء رأيه الفني حول صدقها وسلامتها وعرضها لنتيجة نشاطه ووضعيته المالية، كما يقدم من خلاله نتائج عمله لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية المهتمين بها في اتخاذ قراراتهم.

1. تعريف تقرير المراجع الخارجي: هو المنتج النهائي لعملية المراجعة الخارجية، وهو وثيقة مكتوبة صادرة عن مراجع الحسابات يهدف لإبداء رأي فني محايد عن مدى توافق وصدق البيانات والمعلومات للاعتماد عليها وما إذا كانت الكشوف المالية التي أعدها البنك في السنة المالية محل المراجعة تعطي صورة صادقة على مركزه المالي[1].

2. مسؤوليات المراجع بشأن إعداد التقرير: يجب أن يبين تقرير المراجع أن مسؤوليته هي إعطاء رأي فني محايد حول مدى صدق ودلالة القوائم المالية على المركز المالي للبنك، وأنها معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، ويجب التنويه في ذلك للعناصر التالية[2]:

– ما إذا كانت السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها متفقة مع إطار إعداد التقارير المالية؛

– مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة عموما؛

– تقييم العرض العادل للقوائم المالية؛

– ما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة معقولة؛

– ما إذا كانت المعلومات المعروضة في البيانات المالية بما في ذلك السياسات المحاسبية مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ويمكن فهمها؛

– ما إذا كانت البيانات المالية تقدم افصاحات كافية تمكين المستخدمين من فهم أثر المعاملات والأحداث الهامة على المعلومات التي تضمنتها البيانات المالية؛

– عرض جميع الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية وكل الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة.

3. عناصر تقرير المراجع الخارجي: ينص المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 على ضرورة توفر التقرير على العناصر التالية[3]:

– **عنوان التقرير:** وذلك لتمييزه عن باقي التقارير؛

– **الموجه إليهم التقرير:** وهي الجهة التي قامت بتعيين مراجع الحسابات مثلا مساهمي البنك؛

---

[1] محمد بوعبيدة وآخرون، ***تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري***، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 2، 2019، جامعة البليدة، الجزائر، ص 122.

[2] أحمد حلمي جمعة، ***تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة***، سلسلة الكتب المهنية – الكتاب الثاني –، دار صفاء والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 18، 19.

[3] **The International Federation of Accountants (*IFAC*), *Norme ISA 700, opinion et rapport sur des états financiers*** https://www-ifac.org

– **الفقرة التمهيدية:** تتضمن الإشارة إلى القوائم المالية التي تم تدقيقها، مسؤولية إدارة البنك في إعداد هذه القوائم ومسؤولية محافظ الحسابات في تدقيقها وإبداء رأيه فيها، وذلك حسب ما أشار إليه المعيار الدولي رقم 13؛

- وتأخذ الفقرة التمهيدية أو الافتتاحية في تقرير المراجع الشكل التالي: ***لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة (لبنك ...) كما هي في تاريخ 31/ 12/ ... وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة البنك، وأن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حيالها بناء على مراجعتنا لها***"[1].

– **فقرة النطاق:** يجب أن يشير التقرير لنطاق المراجعة، وأنها قد تمت وفق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، كما يجب أن تتضمن هذه الفقرة بيانا يوضح ان عملية المراجعة قد خطط لها ونفذت، وذلك للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما يجب أن يذكر المراجع في فقرة النطاق ما يلي:

– فحص القرائن وأدلة الإثبات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية؛

– تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

– تقييم العرض العام للقوائم المالية؛

– تقييم التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة لإعداد القوائم المالية؛

– ذكر في نهاية فقرة النطاق عبارة تفيد أن عملية المراجعة تقدم أساسا معقولا لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

- والفقرة التالية هي نموذج عن فقرة النطاق "***لقد قمنا بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل لتأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصا اختباريا للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة لتقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا***"[2].

– **فقرة التحفظ أو الفقرة الإيضاحية**: توضح التحفظات التي يبديها المراجع بخصوص أي بند من بنود القوائم المالية؛

– **فقرة إبداء الرأي:** تتضمن رأي المدقق حول القوائم المالية ككل، تهدف لتوضيح النتائج المتوصل إليها بإبداء رأي فني محايد حول مدى صدق القوائم في التعبير عن المركز المالي للبنك ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها؛

- وفيما يلي نموذج عن فقرة إبداء الرأي: "***في رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تمثل بصورة صادقة المركز المالي لشركة (لبنك ...) كما هو في 31 / 12 / ...، ونتائج أعمالها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها***"[3].

---

[1] إدريس عبد السلام اشتيوي، ***المراجعة – معايير وإجراءات*** –، الطبعة 5، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2008، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص ص 26، 27.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

– **أمور أخرى:** التزامات إضافية عن تلك المنصوص عليها في المعايير الدولية مما تسمح بتوفير مزيد من الإيضاح لمسؤوليات المدقق؛

– إسم المدقق وعنوانه؛

– تاريخ التقرير.

4. أنواع تقارير محافظ الحسابات: حسب المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 يمكن إبداء أربعة أنواع من الرأي في تقرير محافظ الحسابات هي: التقرير النظيف، التقرير التحفظي، التقرير السلبي وتقرير عدم إبداء الرأي، نوجزها كالتالي:

1.4. التقرير النظيف (غير المتحفظ أو المطلق): يبين هذا التقرير أن القوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها[1].

2.4. التقرير التحفظي: وهو التقرير الذي يحتوي على تحفظات يبديها المراجع بخصوص أي بند من بنود القوائم المالية، إذ أن الرأي المتحفظ يجب أن يتم التعبير عنه عندما يتم عرض القوائم المالية بعدالة باستثناء ذلك البند الذي ارتبط به التحفظ، ويوضح المراجع ذلك في فقرة إيضاحية (فقرة التحفظ) تقع بين فقرة النطاق وفقرة إبداء الرأي.

حيث قد لا يمكن للمدقق إبداء رأي نظيف عند وجود إحدى الحالات التالية والتي لها أو قد يكون لها وفق المدقق تأثير جوهري على القوائم المالية[2]:

أ. هناك تحديد لنطاق عمل المدقق؛

ب. هناك عدم إتفاق مع الإدارة حول القوائم المالية (قبول السياسات المحاسبية أو طريقة تطبيقها أو كفاية الإفصاحات في القوائم المالية).

3.4. التقرير السالب أو العكسي: وهو التقرير الذي يحتوي على رأي المراجع بأن القوائم المالية لا تمثل الوضع المالي للبنك ولا نتائج أعماله والأسباب التي تؤدي إلى إصدار هذا الرأي هي:

– قصور هام وجوهري في الأمور المحاسبية؛

– قصور هام وجوهري في الإفصاح.

4.4. تقرير عدم إبداء الرأي: وفحوى هذا التقرير أن المراجع لا يستطيع إبداء رأيه لعدة أسباب أهمها:

– وجود قصور هام وجوهري في نطاق المراجعة مثل وجود قيود من قبل إدارة البنك على المراجع؛

– عدم كفاية السجلات المحاسبية؛

– نقص أو فقدان استقلالية المراجع لأي سبب من الأسباب.

---

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[2] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 339، 340.